

سلسلة تر ات الزيتونة (38)

حزيران/ يونيو 2009

ترجمة دراسة:

نقطة تحوّل؟

هذا ا قال، يهاجم نعوم تشومسكي سياسة أوباما اه الفلسطيني ، ويشرح كيف أ ا استمرار لسياسة بوش، ولكن لة جديدة، متهماً الولايات ا تحدة بالتواطؤ مع الإسرائيلي ضد الفلسطيني . كما يشرح كيف أن ما يتم ا ديث عن دولة للفلسطيني لن يعدو كونه "دجاجة مقلية"، أو جزر معزولة مقطعة الأوصال غ قابلة للحياة. كما يهاجم تشومسكي سياسة الاستيطان الإسرائيلي والدعم الأمريكي ا، ويهاجم أيضاً السياسة الأمريكية اه الضفة الغربية وقطاع غزة. طريقة التعامل بالنموذج الاستعماري القمعي مع سكان الضفة الغربية. ويرى أن خطاب أوباما الذي ألقاه أوباما القاهرة شهر حزيران/ يونيو ا نصرم، أ ع العرب ما يريدون أن يسمعوه دون أن يكون لذلك أي مصداقية على أرض الواقع. كما دث عن موضوع السلاح النووي الإيرا ، مؤكداً أن التهديد لا يكمن باحتمال أن تقوم إيران جوم، بل إن ا طر يكمن بأن وجود السلاح النووي ا نطقة، يهدد قدرة إسرائيل والولايات ا تحدة على الردع، وعلى توسيع نفوذ ا ا نطقة.

تر ة مقال: نقطة ول؟

العنوان الأصلي: Turning Point?

الكاتب: نعوم تشومسكي Naom Chomsky

ا صدر: ا وقع ا اص بالكاتب الأمريكي نعوم تشومسكي على الإنترنت

التاريخ: حزيران/ يونيو 2009

* * *

رأى كثيرون في اللقاء الذي جمع بين باراك أوباما، وبنيامين نتنياهو ومحمود عباس في شهر أيار/ مايو المنصرم، والخطاب الذي ألقاه أوباما بعد ذلك في القاهرة، نقطة تحول في سياسات الشرق الأوسط، قد تؤدي إلى إثارة المخاوف والقلق في بعض الأوساط، والارتياح في أوساط أخرى. ومن أبرز الأمثلة على هذا الكلام ما قاله المحلل الأمريكي دان فرومكين في صحيفة الواشنطن بوست، حيث رأى أن هناك "إشارات بأن أوباما سوف يقدم مبادرة جديدة للسلام في الشرق الأوسط، تشبه كثيراً تلك التي يؤيدها الملك عبد ا .. وإلى أن أوباما لن يتساهل مع إسرائيل". إلا أن نظرة ممعنة في الحدثين تستدعي المزيد من الحذر في تحليل المواقف.

يصر الملك عبد ا على القول إنه ليس هناك تغيير في المبادرة العربية، وأنه لا حاجة لتعديلها، وأنها لا أساس لأي حديث عن تعديل المبادرة العربية لا أساس له من لصحة. ويوافقه الرأي الرئيس الفلسطيني المنتهية ولايته، محمود عباس، مشدداً على مضمون هذا الكلام. والمبادرة العربية تتبنى الإجماع الدولي الذي يدعو عبر قرارات الأمم المتحدة الذي يدعو إسرائيل إلى الانسحاب إلى الحدود الدولية (حدود 1967)، كما تتبنى، مع بعض التعديلات، خطاب الولايات المتحدة الأميركية قبل أن تنأى برأيها عن الإجماع الدولي سنة 1972، وتوافق على رفض إسرائيل للسلام مع مصر لصالح بناء مستوطنات في شمال سيناء. بالإضافة إلى ذلك، فإن القرارات الدولية تدعو إلى إقامة دولة فلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية بعد الانسحاب الإسرائيلي. وتضيف المبادرة العربية بأن العرب يجب أن يطبعوا العلاقات مع إسرائيل مقابل هذه الخطوات الإسرائيلية. وقد تبنت المبادرة لاحقاً منظمة المؤتمر الإسلامي أيضاً.

امتدح أوباما المبادرة العربية داعياً الدول العربية إلى البدء في تطبيع علاقاتها مع إسرائيل. إلا أن الرئيس الأمريكي ما زال حتى الآن يمعن في تجنب الخوض في لب العرض الذي يود

تقديمه، وبالتالي، فإنه ما زال يتمسك ضمنياً بالموقف الأمريكي الرافض الذي ما زال منذ السبعينيات يعيق التوصل إلى تسوية دبلوماسية، تاركاً إسرائيل في عزلة افتراضية عن محيطها. وليس هناك ما يشير إلى أن أوباما يرغب في أخذ المبادرة العربية بعين الاعتبار، فما بالك بدعمها أو تسويقها. وهذا ما يفسر تركيز أوباما خطابه في القاهرة، في 4 حزيران/يونيو الحالي، على بالتوجه إلى العالم الإسلامي بشكل عام.

إن المواجهة الإسرائيلية الأمريكية مبنية على عبارتين: "الدولة الفلسطينية" و"النمو الطبيعي للمستوطنات". فقد تحدث أوباما بالفعل عن الدولة الفلسطينية، مردداً ما قاله سلفه بوش. وفي المقابل، يرفض نتنياهو بشدة، ومن ورائه الليكود بناء على برنامج عمل حكومة الوحدة الوطنية التي تشكلت سنة 1999، وموقف حكومة نتنياهو التي شكلها سنة 1996، بناء دولة فلسطينية عربية غرب نهر الأردن. حيث وافقت حكومة نتنياهو في ذلك الوقت على أنه يمكن للفلسطينيين إذا أرادوا، أن يطلقوا تسمية "دولة" على المناطق المتشظية التي بقيت لهم، أو يمكنهم حتى أن يسموها "دجاجاً مقلياً" حسب تعبير ديفيد بار إيلان، مدير مكتب تخطيط سياسات الحكومة في ذلك الوقت.

وقد شكل هذا الموقف الحكومي الإسرائيلي المزدري للتطلعات الفلسطينية في ذلك الحين، بداية تعديل في السياسة الأمريكية الإسرائيلية. أما بيريز الذي قال قبل مغادرته منصب رئاسة الوزراء سنة 1995، بأنه لن تكون هناك دولة فلسطينية أبداً، فإنه كان يؤكد على موقف الحكومة الائتلافية بين العمل والليكود والتي تشكلت سنة 1989، والموقف الذي تبنته الولايات المتحدة في عهد بوش الأب ووزير خارجيته جيمس بايكر، والذي رفض قيام "دولة فلسطينية إضافية" بين إسرائيل والأردن. فخطة بايكر - شامير - بيريز، التي نادراً ما يؤتى على ذكرها في الولايات المتحدة الأمريكية، كانت تقتضي أن يكون هناك تسوية لمصير الأراضي المحتلة وفق الخطوط العريضة التي وضعتها الحكومة الإسرائيلية، حيث كان سيسمح للفلسطينيين بالمشاركة في المفاوضات فقط إذا قبلوا بهذه الخطوط العريضة التي لا تعترف بالحقوق الوطنية الفلسطينية.

بعد ذلك، جاءت اتفاقات أوسلو لتغير بعضاً من الوقائع في هذا الخصوص. فقد قبلت كل الأطراف المشاركة في إعلان المبادئ النقط النهائية في عملية التسوية هي الاعتراف بالقرار 242، الذي لا يمنح الفلسطينيين أية حقوق. وبحلول ذلك الوقت، كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد سحبت تفسيرها للقرار 242، الذي يتطلب انسحاباً إسرائيلياً من الأراضي التي احتلت سنة 1967.

وقد جاء إعلان بيريز - شامير - بايكر سنة 1989 استجابة للقبول الفلسطيني الرسمي للإجماع الدولي على الحل القائم على إنشاء دولتين سنة 1988. وقد أعلن عن اقتراح الحل

القائم على إنشاء دولتين للمرة الأولى سنة 1967 في مشروع القرار الذي رفعته الدول العربية لمجلس الأمن الدولي لاستصدار قرار بهذا الشأن، حيث كان الهدف من ذلك دعم منظمة التحرير الفلسطينية تكتيكياً. إلا أن الولايات المتحدة استخدمت حق النقض ضد مشروع القرار هذا مرتين، أولهما عند طرحه، وثانيهما سنة 1980، وظل الرفض الأمريكي - الإسرائيلي لفكرة إنشاء دولة فلسطينية قائماً وثابتاً، فيما عدا الشهر الأخير من ولاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون.

أدرك كلينتون في ذلك الوقت أن البنود التي عرضها في قمة كامب ديفيد الفاشلة سنة 2000 لم تكن مقبولة لدى أي من الفلسطينيين، وفي شهر كانون الأول ديسمبر، طرح كلينتون وثيقة سميت بـ"معايير كلينتون"؛ وبعدها أعلن أن كلا الطرفين قبل بمعاييره، على الرغم من وجود تحفظات. بعد ذلك، التقى المفاوضون الفلسطينيون والإسرائيليون في طابا في مصر، سعياً لتذليل العقبات وحل الخلافات بينهم، وحققوا تقدماً معتبراً. وأعلنوا في مؤتمر صحفي مشترك أنه بالإمكان التوصل إلى حل شامل في الأيام المقبلة، ولكن الإسرائيليين أوقفوا المفاوضات قبل وصول الأمور إلى نهاياتها، ولم تستأنف بشكل رسمي منذ ذلك الوقت. الاستثناء الوحيد يقترح بأنه إذا كان لدى أي رئيس أمريكي الإرادة ليتساهل مع أي عملية تسوية دبلوماسية ذات قيمة ومغزى فإنه يمكن التوصل إليها.

هذه الوقائع موثقة بالعبرية والإنكليزية، ولكن كما في معظم الأحداث التاريخية ذات الصلة، فإنه يتم إعادة تشكيلها لتتماشى مع المتطلبات العقدية، فعلى سبيل المثال، كتب جيفري غولدبرغ قائلاً" مع حلول شهر كانون الأول/ ديسمبر 2000، قبلت إسرائيل بمعايير كلينتون، وعرض على الفلسطينيين كل غزة، وما بين 94 إلى 96 بالمائة من الضفة الغربية، وسيادة على المناطق العربية في شرقي القدس. ولكن عرفات رفض مجدداً الصفقة". وهذه الرواية الملائمة للأحداث، رواية خاطئة أو على الأقل مضللة بشكل خطير في كل جزئياتها، وهي تشكل إسهاماً جديداً يعزز الرفض الإسرائيلي الأمريكي للتوصل إلى تسوية حقيقية.

وبالعودة إلى عبارة "الدولة الفلسطينية" فإنه من المهم جداً الإجابة على سؤال أساسي، هل يقصد أوباما بالدولة الفلسطينية ما تم التوافق عليه دولياً، أم أنه يقصد "الدجاج المقلي". حتى الآن لم يجد هذا السؤال أية إجابة، سوى الإغفال، واستمرار الولايات المتحدة بدعمها الثابت لبرامج الاستيطان والتطوير في الضفة الغربية. وكل هذه البرامج تنتهك القانون الدولي، باعتراف وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه دايان سنة 1967، وبتأكيد مجلس الأمن الدولي والمحكمة الدولية. ومع ذلك فإنه من المرجح أن نتنياهو ما يزال متمسكاً بموقفه الذي تبناه سنة 1996.

وحدود "الدجاج المقلي" يتم قضمها يومياً وتحويلها إلى مواقع طبيعية من خلال البرامج الإسرائيلية المدعومة أمريكياً. والهدف العام من هذه الخطوات حدده رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود أولمرت في أيار/ مايو 2006 من خلال "خطة الاحتواء" التي توسعت فيما بعد لتصبح "خطة الاحتواء زائد". وبناء على هذه الخطة، فإن إسرائيل تستولي على الأراضي التي بني عليها "جدار العزل" غير الشرعي، مع وادي الأردن، وبالتالي فإنها تحبس ما تبقى من أراضي للفلسطينيين المقسمة إلى جزر معزولة أو كانتونات، من خلال العديد من المواقع الاستيطانية في الشرق. كما تسيطر إسرائيل أيضاً على القدس الكبرى، وهو المنطقة التي تنفذ فيه حالياً أكبر المشاريع الاستيطانية، طاردة منها الكثير من العرب. وهذه المشاريع المقدسية لا تنتهك القانون الدولي فحسب، بل إنها تنتهك أيضاً قرارات مجلس الأمن الدولي التي حظيت بإجماع دولي حين إصدارها، حتى من الولايات المتحدة الأمريكية نفسها.

والخطط التي يتم تنفيذها حالياً تسمح لإسرائيل بالإبقاء على سيطرتها على معظم الأراضي ذات القيمة في الضفة الغربية، تاركة الفلسطينيين محصورين في جزر معزولة متشظية غير قابلة للحياة، ومعزولين عن القدس، المركز التقليدي للحياة الفلسطينية. كما أن جدار الفصل العنصري، أسس لسيطرة إسرائيلية على المياه الجوفية في الضفة الغربية. وبالتالي، فإن إسرائيل سوف تبقى إسرائيل قادرة على إعطاء الفلسطينيين فقط ما يقارب ربع ما يتلقاه الإسرائيليين من مياه، كما أفاد البنك الدولي في شهر نيسان/ أبريل المنصرم، وفي بعض الحالات، فإن هذه النسبة هي أقل من المستويات الموصى بها. وفي القسم الآخر من فلسطين، أي قطاع غزة، فإن القصف الإسرائيلي المنتظم للقطاع، والحصار الوحشي الذي تفرضه عليه، يقلل من نسبة استهلاك الفلسطينيين للمياه إلى مستويات أدنى بكثير مما هو مذكور.

ويستمر أوباما في دعمه لكل هذه البرامج، بل ويذهب أبعد من ذلك، حيث يدعو إلى زيادة المساعدات العسكرية لإسرائيل في السنوات العشر المقبلة، وبالتالي، يبدو أن الفلسطينيين لن يحصلوا سوى على "دجاجة مقلية" لا أكثر ولا أقل. علماً أن الفصل بالقوة الذي فرضته إسرائيل بين قطاع غزة والضفة الغربية منذ سنة 1991، تعزز بدعم أمريكي بعد انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني التي أجريت في كانون الثاني/ يناير 2006، وما تمخض عنها من نتائج ذهبت في "الاتجاه الخاطئ"، وهذا الواقع تجاهله أوباما في "مبادرته الجديدة"، ليوجه المزيد من الضربات إلى فرص قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة.

إن فصل غزة عن سائر فلسطين، والأوضاع المزرية التي يعيشها القطاع، والمقصود بها رميه بشكل تام في مجاهل النسيان، هو فظاعة لا يجب أن نُسهم فيها من خلال الموافقة التكتيكية عليها.

تقول أميرة هاس أحد أبرز المحللين المتخصصين في موضوع غزة: "إن القيود المفروضة على حركة الفلسطينيين من وإلى إسرائيل منذ كانون الأول/ يناير 1991 عكست عملية كانت أطلقتها تداعيات حرب 1967. ففي ذلك الوقت، وللمرة الأولى منذ سنة 1948، عاش قسم كبير من الفلسطينيين مرة اخرى على أراضٍ مفتوحة من بلد واحد، وهو البلد الذي كان محتلاً، ولكنه مع ذلك كان وحدة متكاملة.. إن العزل التام لقطاع غزة عن الضفة الغربية هو أحد أهم إنجازات السياسة الإسرائيلية، والهدف الأساسي منه الحؤول دون التوصل إلى حل مبني على القرارات والتفاهمات الدولية، وبدل ذلك تتطلع السياسة الإسرائيلية إلى إملاء تدابير مبنية على التفوق العسكري الإسرائيلي. منذ مطلع سنة 1991، فضلت إسرائيل فصل قطاع غزة ليس فقط لأن بسبب المتاعب التي يسببها فلسطينيو الأراضي المحتلة في إسرائيل، ولكن أيضاً من أجل فصل الفلسطينيين المقدسيين وسكان الضفة الغربية عن الغزاويين. يعيش اليهود في نفس على قطعة الأرض ولكن في إطار نظام يتفوقون فيه على الفلسطينيين، وهو نظام فصل يمنحهم امتيازات وقوانين وخدمات، وبنية تحتية وحرية للتحرك".

وتضيف الأكاديمية المتخصصة في شؤون غزة، سارة روي، بأن "غزة هي مثال عن المجتمع الذي قلّص عمداً إلى دولة فقر مدقع، حيث حول سكانها الذين كانوا فيما مضى منتجين إلى محتاجين معتمدين على المساعدات. لقد بدأت عملية إخضاع غزة قبل وقت طويل من الهجوم الإسرائيلي الأخير عليها. فقد دمر الاحتلال الإسرائيلي اقتصاد القطاع، وناسه، خاصة منذ سنة 2006. وبعد عدوان 2008، أصبح قطاع غزة تحت ظروف تجعل العيش فيها يكاد يكون مستحيلاً، فالبيوت والأحياء والبنية التحتية تم تمديرها أو إلحاق الضرر بها، لدرجة يعتبرها الجيش الإسرائيلي نفسه غير قابلة للتبرير. واليوم ليس هناك في غزة قطاع خاص لنتحدث عن الصناعة. كما أن ثمانين بالمائة من محاصيل غزة تم تدميرها، وتستمر إسرائيل بقنص المزارعين الذين يحاولون زرع حقولهم القريبة من حدود القطاع. واليوم يعتمد 96 بالمائة من سكان غزة على المساعدات الإنسانية لتأمين حاجاتهم الأساسية. ووفقاً لبرنامج الغذاء العالمي، يحتاج قطاع غزة على الأقل إلى أربعمائة شاحنة من الطعام يومياً، فقط لتلبية الحاجات الأساسية لسكانه. وعلى الرغم من ذلك، وعلى الرغم من قرار مجلس الوزراء الإسرائيلي الصادر في 22 آذار/ مارس المنصرم، والذي رفع كل القيود عن إدخال المواد الغذائية إلى غزة، لم يتم إدخال سوى 653 شاحنة محملة بالمواد الغذائية إلى القطاع في أول شهر أيار/ مايو، مما يعني أنه في أبعد تقدير لم تتم تلبية سوى 23 بالمائة من المتطلبات الغذائية الأساسية لقطاع غزة.. ومن ناحية أخرى، فإن إسرائيل تسمح فقط بدخول 30-40 مادة تجارية لقطاع غزة، مقارنة بـ 4000 مادة كانت تسمح بإدخالها قبل شهر حزيران/ يونيو 2006.

ولا يمكن التشديد دائماً على فكرة أن إسرائيل لم يكن لديها حجة مقنعة من أجل شن هجومها على غزة بدعم أمريكي كامل، واستخدام غير مشروع للسلاح الأمريكي. فالكثير من الآراء الدولية تؤكد العكس، حيث ترى الجهات الدولية أن إسرائيل كانت في حالة دفاع عن النفس. وهذا موقف واه لا يمكن الدفاع عنهن وذلك في ضوء رفض إسرائيل الواضح للأدوات السلمية التي كانت متوفرة. ناهيك عن أن الحصار الإسرائيلي لغزة هو عمل حربي بحد ذاته. ويعد الحصار البحري أحد أوجه الحصار الأساسية التي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة؛ علماً بأن إسرائيل تحكم قبضتها البحرية على قطاع غزة منذ سنة 2000؛ حيث تمنع السفن الحربية الإسرائيلية مراكب الصيادين من تخطي منطقة الحظر المفروضة بقوة الأعمال الحربية، ويقوم الجيش الإسرائيلي بسحب مراكب الصيادين إلى السفن الحربية خارج المياه الإقليمية للقطاع، دون سابق إنذار، وبطريقة عنيفة، دون أن توجه إليهم أية إنذارات مسبقة، مما يتسبب بالعديد من الإصابات في صفوف الصيادين. ونتيجة للأعمال العسكرية البحرية، انهار اقتصاد غزة، وأصبحت عملية الصيد قريباً من الشاطئ مستحيلة، بسبب الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، بما في ذلك تدمير محطات توليد الكهرباء، ومرافق الصرف الصحي.

وقد بدأت هذه الاعتداءات بعد فترة قصيرة من اكتشاف مجموعة شركة الغاز البريطانية كمية كبيرة من حقول الغاز الطبيعي في المياه الإقليمية لقطاع غزة. وقد أشارت المجلات الاقتصادية إلى أن إسرائيل قد بدأت بالفعل بمصادرة هذه الموراد من غزة لصالحها. كما أفادت تقارير أخرى بأن وزير المال الإسرائيلي، أعطى شركة الكهرباء الإسرائيلية الموافقة على شراء كميات أكبر من الغاز الطبيعي من شركة الغاز البريطانية تفوق ما تم الاتفاق عليه. ووفقاً لمصادر في الحكومة الإسرائيلية فإنه بإمكانية الشركات التابعة للحكومة التفاوض على شراء ما يقارب الـ 1.5 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي من الحقول الواقعة على ساحل البحر المتوسط الذي يسيطر عليه الفلسطينيون قبالة قطاع غزة. وفي السنة الماضية، وافقت الحكومة الإسرائيلية على شراء 800 مليون متر مكعب من الغاز من شركة الكهرباء الإسرائيلية. ومؤخراً غيرت الحكومة الإسرائيلية سياستها، وقررت أنه بإمكان الشركات الحكومية شراء كل كمية الغاز من حقل الغاز البحري قبالة قطاع غزة، على عكس ما كان عليه الأمر سابقاً حيث كانت شركة الكهرباء الإسرائيلية تشتري نصف الكمية فقط، فيما يذهب الباقي إلى قطاع إنتاج الطاقة الخاص.

وبالتأكيد، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعرف بأمر هذه السرقة لما كان يمكن أن يصبح مصدراً رئيسياً من مصادر الدخل بالنسبة للفلسطينيين. وبالتالي، من المنطقي القول بأن التضييق الذي تمارسه السلطات الإسرائيلية على قوارب الصيادين الغزاويين إنما يصب في إطار النوايا الإسرائيلية لسرقة موارد الفلسطينيين المحدودة. ولن يكون الأمر مفاجأة كبرى إذا

اكتشفنا أن هذه النوايا نفسها هي التي تقف وراء الاعتداء الأمريكي الإسرائيلي المجرم على قطاع غزة في أواخر العام المنصرم.

وهذه القيود على التحرك التي تكبل غزة، كبلت الضفة الغربية منذ وقت طويل، مرخية ظلالها الثقيلة على الحية والاقتصاد. فقد ذكر تقرير البنك الدولي بأن إسرائيل وضع "نظاماً معقداً للإغلاق يقيد حركة الفلسطينيين من وإلى المناطق الواسعة في الضفة الغربية.. وبالتالي ظل الاقتصاد الفلسطيني يعاني حالة من الكساد، بسبب ما يحصل في غزة، وبسبب القيود التي فرضتها السلطات الإسرائيلية على تجارة وحركة الفلسطينيين في الضفة الغربية". وقد أشار البنك الدولي إلى أن الحواجز ونقاط التفتيش الإسرائيلية تقف حائلاً دون حركة التجارة والسفر، بالإضافة إلى منع حركة البناء في الضفة الغربية على الرغم من أن القطاع تديره حكومة محمود عباس التي تحظى بدعم غربي قوي. ويرى جيف هالبرJeff Halper بأن إسرائيل تهدف من وراء ذلك إلى إذلال الفلسطينيين الذين تستعمرهم، وذلك من خلال تطبيق توصيات وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق التي اقترحها على زملائه في الحكومة بعد حرب 1967، حيث رأى أنه يجب على الإسرائيليين أن يقولوا للفلسطينيين في تلك المناطق بأنه "ليس لدينا حل لهم، سوف يستمرون في العيش كالكلاب، ومن لا يعجبه يمكنه الرحيل، وسوف نرى إلى أين سيؤدي بنا هذا المسار فيما بعد".

أما فيما يتعلق بالاستيطان، فما يبدو أنه معضلة في العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل فإنه ليس بهذه الدراماتيكية في الواقع. ففي حين عارضت الإدارة الأمريكية ما يسمى " النمو الطبيعي للمستوطنات" تمسك نتنياهو وبيريز ومن ورائهم كل الطيف السياسي الإسرائيلي بهذا "النمو الطبيعي" متهمين الإدارة الأمريكي الجديدة بأنها تخلت عن دعم سياسة بوش الداعمة لمثل هذا التوسع الاستيطاني وفق "رؤيته" للدولة الفلسطينية. وذهب الوزير يسرائيل كاتز أبعد من ذلك، حين أعلن أن "الحكومة الإسرائيلية الحالية لن تقبل بأي تجميد لأنشطة الاستيطان الشرعي في الضفة الغربية" وكلمة "شرعي" تعني في القاموس الإسرائيلي الأمريكي "غير شرعي، ولكنه مسموح به من قبل الحكومة الإسرائيلية". وبالتالي، فإنه وفق هذا التعبير، لن يبقى هناك مستوطنات غير شرعية، حيث ستصبح كل الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية شرعية مثلها مثل بقية الاستيطان "الشرعي" الذي منح للإسرائيليين، وفق "رؤية بوش".

إن طرح أوباما - كلينتون ليس بالجديد، فهو يكرر ما ورد في خطة خارطة الطريق لسنة 2003، التي تفترض في المرحلة الأولى "أن تجمد إسرائيل كل الأنشطة الاستيطانية، بما في ذل النمو الطبيعي للمستوطنات". وقد وافق الجميع على خطة خارطة الطريق غاضين الطرف عن أن إسرائيل طرحت بدعم أمريكي 14 تحفظاً على خطة خارطة الطريق، مما جعل الخطة غير قابلة للتطبيق. ولو أن أوباما كان جاداً في معارضته للاستيطان لاتخذ خطوات جدية،

أقلها تقليص المساعدات الأمريكية التي تتدفق لدعم الاستيطان. حينها كان يمكن اعتبار مثل هذه الخطوة أمراً مشجعاً. ولكن إدارة أوباما أوضحت رسمياً بأن معايير بوش الأب (التي تم تقليص المساعدات المقدمة للاستيطان على أساسها) "ليست موضوع مناقشة"، وأن الضغط الأمريكي على إسرائيل في هذا الخصوص، "سوف يكون في معظمه رمزياً".

وتفيد التقارير الصحفية الأمريكية بأن حصل تجميد جزئي للأنشطة الاستيطانية على مدار السنين، ولن المستوطنين وجدوا طرقاً للالتفاف على هذا التجميد، فقد تم إبطاء وتيرة البناء في المستوطنات، ولكن لم يتم إيقافها، حيث استمرت بمعدل بناء سنوي يتراوح بين 1500 إلى 2000 وحدة سنوياً. وإذا ما استمر البناء الاستيطاني بهذا المعدل، فإن الـ46500 وحدة سكنية التي حصلت على موافقة، سوفي يتم استكمالها خلال عشرين سنة. وإذا ما قامت إسرائيل ببناء كل الوحدات السكنية التي تمت الموافقة عليها، فإن ذلك يعني مضاعفة عدد الوحدات السكنية الاستيطانية في الضفة الغربية. إن مقولة "النمو السكاني الطبيعي" هي أسطورة في معظمها، فالتوسع الاستيطاني يخصص في معظمه للمهاجرين اليهود في انتهاك واضح لاتفاقيات جنيف. ومن الأحلام والخيالات التي طالما يتحدث عنها الرئيس الفلسطيني محمود عباس، حسب ما يقول جاكسون ديهل Jackson Diehl، أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تتدخل لتفرض على إسرائيل القيام بتنازلات أساسيةن سواء وافقت حكومتها الديمقراطية أم لا. ولكن عباس لا يشرح ما إذا كان رفض المشاركة في التوسع الاستيطاني الإسرائيلي غير الشرعي، في حال كان هذا الرفض جدياً، سوف يجبر إسرائيل على تقديم تنازلات مهمة، وما إذا كان ذلك سيعد تدخلاً سافراً في ديمقراطية إسرائيل. ويشير ديهل أيضاً إلى خطة "كريمة للسلام" قدمها أولمرت لعباس ولكن عباس رفضها، ولكن أحداً لم يعلم تفاصيل هذه الخطة، وما زالت تفاصيل هذه الخطة غير معروفة حتى الآن؛ علماً أنه لو كانت هذه الخطة حقيقية "لطبل" بها الإعلام المؤيد لإسرائيل في الولايات المتحدة والذي طالما اتهم الفلسطينيين برفضهم لمبادرات السلام. أضف إلى ذلك، أن أولمرت لم يكن في موقع يسمح له أن يقدم خططاً أو مبادرات سلام جديدة، خصوصاً بعد تهم الفساد التي وجهت إليه.

ولو عدنا إلى الحقيقة القائمة على الأرض لوجدنا أن كل الحديث عن التوسع الاستيطاني يتفادى التطرق إلى أهم قضية فيم يتعلق بالاستيطان، وهي ما أسسته إسرائيل من توسع استيطاني على أرض الواقع في الضفة الغربية. وهذا يعني أنه بشكل أو بآخر فإن التوسع الاستيطاني الموجود حالياً بقوة الأمر الواقع أصبح مقبولاً. وهذا التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية بصفته الحالية، يحول دون قدرة الفلسطينيين على تقرير مصيرهم. ولذلك كل الدلائل تشير بأن موضوع "النمو الطبيعي" للاستيطان لن يقف عند حد، وأن الرفض الأمريكي الإسرائيلي سوف يستمر ضارباً بعرض الحائط الإجماع الدولي السابق.

ولربما اختلف الوضع لو أن موضوع تبادل الأراضي أخذ بعين الاعتبار بطريقة شرعية، ولو تم التوصل إلى اتفاق في طابا، أو تمت الموافقة على الاتفاقية التي طرحت في جنيف خلال مفاوضات غير رسمية رفيعة المستوى بين الفلسطينيين والإسرائيليين. فقد تم تقديم هذه الاتفاقية في جنيف، في تشرين الأول/ أكتوبر 2003، ورحبت بها معظم دول العالم، ولكن إسرائيل رفضتها، والولايات المتحدة تجاهلتها.

وحالياً يتم طرح فكرة "تبادل الأراضي" في إسرائيل، ولكن بمقاربة مختلفة بشكل راديكالي، إذا يقترح وزير الخارجية الإسرائيلي اليميني المتطرف، أفيغدور ليبرمان أن يتم تقليص نسبة السكان غير اليهود في إسرائيل من خلال نقل تجمعات "العرب الإسرائيليين" إلى "دولة فلسطينية" مثيرة للشفقة؛ وطبعاً سوف يترافق ذلك مع معارضة كبيرة من ضحايا عملية النقل هذه. ولكن هذه الفكرة ليست جديدة، فقد طرحها من قبل الفيلسوف الإسرائيلي الديموقراطي الاشتراكي مايكل والزر Michael Walzer، سبق ليبرمان قبل ثلاثين عاماً باقتراحه بأن "تتم مساعدة أولئك الذين يعدون مهمشين بالنسبة للأمة (أي الفلسطينيين) على المغادرة" في سبيل إحقاق السلام والعدالة. وهذه الأفكار أصبحت مركزية اليوم في السياسة الإسرائيلية، وقد امتدحها مراسل نيويورك تايمز للشؤون الإسرائيلية إيثان برونر الذي كتب قائلاً بأن اليسار الإسرائيلي تعجبه "رغبة ليبرمان في إنشاء دولتين واحدة يهودية وأخرى فلسطينية، مع ما يقتضيه ذلك من تنازل عن أراضٍ تشكل حالياً جزءاً من إسرائيل". وهذا ما يعد تعبيراً مؤدباً عن عملية نقل مواطنين إسرائيليين من إثنية خطأ، بالقوة، من دولة غنية من مصاف دول العالم الأول، إلى "دجاجة مقلية".

أما فيما يتعلق بخطاب أوباما في القاهرة في 4 حزيران/ يونيو فإنه لم يقدم الشيء الكثير، ولكن أوباما استخدم أسلوبه المعتاد، الذي يعطي المستمعين ما يريدون أن يسمعوه. وقد أعلن أوباما في مقابلة مع توماس فريدمان نشرت في النيويورك تايمز قبل خطابه بيوم واحد، أن "هناك نكتة في البيت الأبيض مفادها بأن الرئيس سوف يستمر في قول الحقيقة، إلى أن تصبح الحقيقة غير صالحة للاستعمال، وليس هناك مكان أهم من الشرق الأوسط لقول الحقيقة فيه". وهذا الالتزام الرئاسي مرحب به جداً، ولكن من المفيد أن نرى كيف يمكن ترجمته إلى واقع عملي. ففي خطابه المذكور قال أوباما: "من السهل أن نوجه أصابع الاتهام، ولكن إذا ما نظرنا إلى هذا الصراع من جانب واحد فقط، فإننا سوف نعمى عن رؤية الحقيقة: إن الحل الوحيد هو من خلال تحقيق تطلعات الطرفين من خلال إنشاء دولتين يعيش فيها الفلسطينيون والإسرائيليون بسلام وأمان". ولكن الحقيقة أن هناك طرفاً ثالثاً له دور حاسم في هذا الصراع، وهو الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أغفل أوباما ذكرها، تماماً، على الرغم من كون

الولايات المتحدة قد سعت لفترات طويلة لأن تظهر بمظهر الوسيط النزيه بين أطراف الصراع في المنطقة الساعي، إلى تعزيز السلام والعدالة.

كما أبدى أوباما ملاحظات فيما يتعلق بالسلاح النووي، ولكن مثل هذه الملاحظات لا أهمية لها مقارنة مع تركيزه على الموضوع النووي الإيراني. فقد كرر أوباما آماله بأن يتم القضاء على السلاح النووي، ودعا كل الدول المصادقة على اتفاقية الحد من انتشار السلاح النووي إلى الالتزام بالاتفاقية وما تفرضه عليهم من مسؤوليات. وقد استثنت تعليقاته إسرائيل بالتحديد، فإسرائيل لم توقع على اتفاقية الحد من انتشار السلاح النووي، تماماً كما باكستان والهند، والولايات المتحدة الأمريكية دعمت جهود هذه البلدان الثلاثة في تطوير السلاح النووي (دعمت الولايات المتحدة طموح باكستان النووي في عهد ريجان، ودعمت الهند في عهد بوش الابن، وكلا البلدين يكثفان برامجهما لتطوير الأسلحة النووية بدرجة عالية من الخطورة والتهديد). ولكن دورنا المهم في هذه المواجهة لم يلتزم بعد تحمل أية مسؤولية!

أما فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، فقد اختار أوباما كلماته بعناية، حيث قال "كل دولة، بما فيها إيران، لها الحق في امتلاك قوة نووية سلمية، طالما أنها تتحمل مسؤولياتها تجاه اتفاقية الحد من انتشار السلاح النووي". وهي كلمات تردد موقف الإدارة الأمريكية السابقة، التي اعترفت أيضاً بحق إيران بامتلاك السلاح النووي لأغراض سلمية؛ ولكن الخلاف هو حول ما إذا كانت لإيران الحق وفق البند الرابع للاتفاقية المذكورة، بتطوير الأبحاث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية. فناك فرق كبير بين الأبحاث والإنتاج، وبما أن البند الرابع يسمح بالحصول على الطاقة النووية لمثل هذه الاستخدامات المذكورة، فإن تفسير كل من بوش وأوباما لهذا الحق، يعني أن تحصل عليها الدولة المعنية من الخارج. وهذا هو لب الخلاف وسوف يبقى كذلك. حيث دعمت دول عدم الانحياز الموقف الإيراني، فيما دعم "المجتمع الدولي" (وهو تعبير يعني من الناحية التقنية واشنطن وكل من يوافق على مواقفها) موقف الولايات المتحدة الأمريكية. وبالتالي، فإن ما جاء في خطاب أوباما، لا يعدو كونه تمسكاً بهذا الموقف السابق. هناك مقاربة عقلانية لموضوع السلاح النووي في المنطقة، وهو موافقة دول المنطقة على القرار الذي يحظى بدعم دولي، وهو تحويل منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من السلاح النووي، بما في ذلك إيران وإسرائيل، والقوى العسكرية الأمريكية المنتشرة في المنطقة. إلا أن هذه المقاربة مستحيلة بكل معنى الكلمة، لأنها سوف تعني القضاء على السلاح النووي في المنطقة، وهذا الأمر ليس على أجندة أحد من الأطراف.

ينسى الناس بسرعة أن الولايات المتحدة ملتزمة بإيجاد منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 687 لسنة 1991. وهذا القرار يولي للولايات المتحدة وبريطانيا أهمية كبرى في هذا المجال كونهما لأنهما قدمتها مشروع هذا

القرار في إطار محاولتهما إيجاد تبرير قانوني لغزو العراق. ويدعو القرار إلى القضاء على أسلحة الدمار الشامل العراقية، كخطوة من أجل "تحقيق هدف إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.. ومن أجل التوصل فيما بعد إلى حظر السلاح الكيمائي في العالم". وبما أن ذلك القرار يشمل إسرائيل أيضاً، فإن الولايات المتحدة وبريطانيا لم تأخذا تنفيذ القرار بجدية حيث سرعان ما دخل في أدراج النسيان كغيره من الحقائق غير الواقعية.

وربما من الجدير القول بأنه على الرغم من الخطاب السياسي الحاد، فإن العقلانيين يفهمون بأن التهديد الإيراني لا يكمن في قيام إيران بشن هجمات، لأن ذلك سيشكل خطوة انتحارية بالنسبة لها. لا أحد يريد أن يطور العراق أو غيره من الدول السلاح النووي، ولكن يجب الاعتراف بأن الخطر لا يمكن في كون هذه الدول ستستخدم السلاح النووي في مهام انتحارية، بل الخطر ينبع من أنها تهدد قدرة الولايات المتحدة الأمريكية - الإسرائيلية على الردع، كما تهدد قدرتهم على التوسع في السيطرة على المنطقة. وهنا نكرر القول بأنه لو كان السلاح النووي الإيراني هو الذي يقلق الولايات المتحدة، فإنه من المنطقي أن تمضي هذه الأخيرة بما تعد نفسها ملتزمة به.

وفيما يتعلق بما يسمى مبادرة أوباما الجديدة، فقد شرحها بالتفصيل المرشح الأمريكي للرئاسة جون كيري سنة 2004، في خطاب مهم ألقاه في مؤسسة بروكينجز في آذار/ مارس 2009. وفي تفسير كلمات كيري، أوفقنا العقلانية الطبيعية، ووافقنا على أن الوقائع التاريخية غير واقعية، أو غير مهمة، وبالتالي، ليست صورة الحاضر والماضي غير الصحيحة هي المهمة، بل المهم هو الخطط التي نضعها.

ويشدد كيري على ضرورة أن نعترف بأن جهودنا المشرفة في التوصل إلى تسوية سياسية قد فشلت، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى عدم رغبة الدول العربية في التوصل إلى سلام مع إسرائيل. وبالإضافة إلى ذلك فإن كل جهودنا "لإعطاء إسرائيل شريكاً شرعياً في السلام" قد تعثرت بسبب التصلب الفلسطيني. ولكن الآن، هناك تغيير مرحب به. فمع المبادرة العربية التي أطلقت في سنة 2006، فإن الدول العربية قد أشارت أخيراً إلى استعدادها للقبول بوجود إسرائيل في المنطقة. بل إن هناك ما هو واعد أكثر من ذلك، حيث أن "هناك رغبة غير مسبوقة عند الدول العربية المعتدلة بالعمل مع إسرائيل" ضد عدونا المشترك، أي إيران. وكلمة "معتدلين" هنا تستخدم بمعنى تكتيكي مفاده: "الدول المستعدة للرضوخ للمطالب الأمريكية"، بغض النظر عن طبيعة النظام القائم فيها. وبحسب تعبير كيري فإن "عملية إعادة الاصطفاف هذه، يمكن أن تساعد في وضع أرضية من أجل تحقيق تقدم باتجاه السلام". فبرأيه أن الولايات المتحدة تعيد "تشكيل المفاهيم" في المشكلة القائمة وذلك من خلال التركيز على الخطر أو التهديد الإيراني.

ويتابع كيري قائلاً بأنه ما زال هناك أمل بوجود "شريك شرعي" للسلام لحلفائنا الإسرائيليين المحبين للسلام يتمثل بالرئيس الفلسطيني محمود عباس والسلطة الفلسطينية. وبالتالي، كيف نقوم بدعم شريك إسرائيل الفلسطيني الجديد؟ بشكل أساسي فإن هذا النوع من الدعم، يتطلب دعم وتقوية جهود الجنرال كيث دايتون، لتدريب الأجهزة الأمنية الفلسطينية التي يمكنها أن تحافظ على النظام وتحارب الإرهاب.. والتطورات الأخيرة كانت مشجعة جداً: فخلال اجتياح غزة، استطاعت الأجهزة الأمنية الفلسطينية بشكل كبير أن تحافظ على الهدوء في الضفة على الرغم من التوقعات الكبيرة بحدوث بلبلة في صفوف المدنيين. ولكن من الواضح أنه ما زال هناك الكثير ليقوموا به، ونحن يمكننا أن نساعدهم في ذلك". وبشكل متوقع يصف كيري الهجوم على غزة بأنه صحيح ومبرر، من ناحية المبدأ، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية أسهمت فيه بشكل أساسي. وبالتالي، فإنه ليس من المهم أن تكون ذريعة الهجوم تفتقد إلى المصداقية، طالما أنها مبنية على المبادئ التي نقبلها كلنا فيما يتعلق بالآخرين. وقوات دايتون التي تم تدريبها في الأردن بمشاركة وإشراف إسرائيليين هي الجهة المتساهلة في التعامل والسيطرة على الشعب الفلسطيني، فالأشرس منها هي القوة الأمنية التي تدربت على يد السي آي أيه، أي المخابرات العامة والأمن الوقائي.

والحقيقة أن كيري على حق في قوله بأننا بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لضمان السيطرة على فلسطينيي الضفة الغربية، لدرجة يعجزون معها حتى عن الاحتجاج على المذبحة التي تجري فيها غزة، ناهيك عن قدرتهم على تقرير مصيرهم. ومن أجل تنفيذ هذه المهمة، فإنه بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بممارسات قمعية استعمارية ذات جذور تاريخية عميقة، قامت بها سابقاً خلال احتلالها للفلبين في القرن الماضي، وتقوم بتنفيذها بشكل واسع في أماكن أخرى من العالم. ولعل كيري يعرف جيداً هذه الممارسات من خلال خدمته في جنوب فيتنام. وتطبيق مثل هذه الإجراءات في فلسطين، معناه بأن القوى العسكرية الفلسطينية المتعاونة يمكن استخدامها لإخضاع السكان الفلسطينيين بالتعاون مع النخب ذات الامتيازات، مما يمنح الولايات المتحدة وإسرائيل مطلق الحرية في تنفيذ "رؤية بوش" وخطة أولمرت "الاحتواء زائد"؛ في الوقت الذي يبقى فيه قطاع غزة خاضعاً لحصار خانق، يحوله إلى سجن كبير، وفي بعض المناسبات إلى ساحة رماية.

تأمل واشنطن من مبادرتها الجديدة في الشرق الأوسط أن تتمكن من إدماج إسرائيل في الدول العربية "المعتدلة" المحيطة فيها، في إطار الولايات المتحدة للسيطرة على المناطق الغنية بالطاقة. وهذا ما يتناسب مع خطط أوباما الأوسع فيما يتعلق بباكستان وأفغانستان، حيث تتصاعد العمل العسكرية، وحيث يتم بناء "سفارات" ضخمة على شكل مدينة داخل مدينة، في بغداد، مما يدل بوضوح على نوايا أوباما.

ومن الواضح أن عملية إعادة تشكيل المفاهيم، تتناسب مع تطلعات القطاع الصناعي الأمريكي، الذي يمضي في تعميق علاقاته مع إسرائيل. ومن أبرز الأمثلة على ذلك، الموقع الضخم الذي تبنيه شركة إنتيل Intel في إسرائيل، من أجل إنتاج جيل ثوري من الرقاقات الصغيرة الحجم، حيث يتوقع أن يتم وضع معايير صناعية جديدة وتزويد العالم كله بهذه التكنولوجيا الجديدة انطلاقاً من فرع الشركة في مصنع كريات غات. ومن ناحية أخرى، تستمر العلاقات الصناعية العسكرية بين الولايات المتحدة وإسرائيل على حميميتها، حيث تستمر إسرائيل بتوفير قاعدة عسكرية متقدمة خلف البحار للأمريكان، يتم تخزين الأسلحة فيها، بالإضافة إلى تلبيتها العديد من المهام الأخرى. ناهيك عن التعاون الاستخباراتي الذي يعود إلى ما يقارب النصف قرن.

وما ذكرناه يأتي ضمن الخدمات التي لا نظير لها، التي تقدمها إسرائيل للعسكرة والسيطرة الأمريكية على العالم. وبالتالي فإن الولايات المتحدة تغض الطرف مستعدة لغض الطرف قليلاً حين تقوم إسرائيل بتحدي أوامر واشنطن، على الرغم من أن إسرائيل ستكون في موقع المجازف بهز طبقة الثلج الرقيقة فيما إذا حاولت أن تتمادى فيما تفعله، حيث أن التاريخ أثبت أنه يعيد نفسه. فحتى الآن ما زالت أفعال الحكومة الإسرائيلية المتطرفة محصورة إلى حد ما، تمثلت بمنع الاحتفال بذكرى النكبة الفلسطينية، ولكن إذا ما تمادت أكثر من ذلك، فإنها قد تجد نفسها أمام اندلاع مواجهة جديدة من النوع الذي يفهمه المحتفلون بذكرى النكبة في هذه الأيام.